ج- الأدلة على كون أسماء الله توقيفية:

من خلال ما تقدَّم مِن نُقول يتضح لك مَدى تمسُّك علماء أهل السنة بالتوقيف في باب الأسماء الحسنى، ومنعهم لاستخدام القياس اللغوي والعقلي في هذا الباب.

وهذا هو القول الحقُّ الذي تدل عليه النصوص الشرعية، ومنها ما يلي:

أولًا: قوله تعالى: {وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى}(الأعراف:180)

فهذه الآية تدلُّ على أنَّ الأسماء توقيفية من وجهين:

1- قوله: {الْأَسْمَاءُ} جاءت معرفة (بأل)، وهي هنا للعهد؛ فالأسماء بذلك لا تكون إلا معهودة، ولا معروف في ذلك إلا ما نصَّ عليه في الكتاب أو السنة(1).

2- قوله: {الْحُسْنَى} وصف يدلُّ على أنه ليس في الأسماء الأخرى أحسن منها، وأنَّ غيرها لا يقوم مقامها ولا يؤدي معناها(2)؛ فلا يجوز بحال أن يُدخل في أسماء الله ما ليس منها، فهذا الوصف يُؤكد كونها توقيفية.

ثانيًا: قوله تعالى: {وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ}(الأعراف:180) قال الإمام البغوي: «قال أهل المعاني: الإلحاد في أسماء الله: تسميته بما لم يَتَسَمَّ به ولم ينطق به كتابُ الله ولا سنة رسوله ﷺ»(3).

---

(1) «المحلى» (1/ 29).

(2) «بدائع الفوائد» (1/ 168).

(3) «معالم التنزيل» (3/ 357).

وقال ابنُ حَجَر: «قال أهل التفسير: من الإلحاد في أسمائه: تسميته بما لم يَرد في الكتاب أو السُّنَّة الصَّحيحة»(4).

وقال ابنُ حَزْم: «منع تعالى أن يُسَمَّى إلَّا بأسمائه الحسنى، وأخبر أنَّ مَن سَمَّاه بغيرها فقد ألحد»(5).

وبهذا يتبين أنَّ هذه الآية دليل على أنَّ أسماء الله توقيفية، وأن مخالفة ذلك وتسميته تعالى بما لم يُسَمِّ به نفسه ميل بها عما يجب فيها؛ فالإقدام على فعل شيء من ذلك هو نوع من الإلحاد في أسماء الله.

ثالثًا: قوله تعالى: {سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى}[الأعلى:1]:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ومَن جعله تسبيحًا للاسم يقول: المعنى: أنك لا تُسَمِّ به غير الله، ولا تُلحد في أسمائه؛ فهذا ما يستحقه اسم الله»(6)، فإذا فُسِّرت الآية بهذا الوجه ففيها دليل على كلِّ ما سبق في الآية التي قبلها من اعتبار تَسميته بما لم يُسَم به نفسه من أنواع الإلحاد في أسمائه.

رابعًا: قوله تعالى: {وَلا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ}[البقرة:255]، وقوله تعالى: {وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ}[الإسراء:36]، وقوله تعالى: {قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ}[الأعراف:33].

---

(4) «فتح الباري» (11/ 221).

(5) «المحلى» (1/ 29).

(6) «مجموع الفتاوى» (6/ 199).

فإذا كانت هذه الآيات تُحَرِّم وتُحَذِّر من الخوض في الأمور المغيبة عند فقد الدليل الشرعي، فإن ذلك التحريم والتحذير يدخل فيه باب أسماء الله باعتباره من الأمور المغيبة التي لا تُعرف إلا من طريق النص الشرعي.

ولذلك من الواجب هنا الاقتصار على الأسماء الواردة في النصوص وترك ما سواها.

خامسًا: حديث: «**ما أصاب عبدًا قطُّ همٌّ ولا غمٌّ ولا حَزن، فقال: اللهم إني عبدك ابن عبدك ابن أَمَتك، ناصيتي بيدك، ماضٍ فيَّ حكمك، عدل فيَّ قضاؤك، أسألك بكل اسمٍ هو لك؛ سَمَّيت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علَّمته أحدًا مِن خَلقك، أو استأثرت به في عِلم الغَيب عندك...**»، الحديث[7]، والشاهد في الحديث قوله: «**أسألُك بكلِّ اسم هو لك سَمَّيت به نفسك**».

فالله تعالى هو الذي يسمِّي نفسه، وليس لأحد مِن خَلقه أن يسمي الله تعالى بشيء من عنده، فأسماء الله أمور حكمها الغيب وحكمها التوقيف والخبر؛ فلا بد من الرجوع إلى ذلك. هذا قول أهل السنة والجماعة.

قال ابنُ القَيِّم: «فالحديث صريح في أنَّ أسماءه ليست مِن فعل الآدميين وتسمياتهم»[8].

و(أو) في قوله: «**سَمَّيت به نفسَك، أو أنزلتَه في كتابِك**»: حرف عطف، والمعطوف بها أخص مما قبله؛ فيكون من باب عطف الخاص على العام، فإنَّ ما سمى به نفسه يتناول جميع الأنواع المذكورة بعده، فيكون عطف كل جملة منها من باب عطف الخاص

---

[7] أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (1/ 391، 452)، وابن حبان في «موارد الظمآن» ح (2372)، والحاكم في «المستدرك» (1/ 509)، والطبراني في «الكبير» ح (10352).

[8] «شفاء العليل» (ص 277).

على العام، فوجه الكلام أن يقال: «سَمَّيت به نفسك؛ فأنزلته في كتابك، أو عَلَّمته أحدًا من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك»[9].

[9] المصدر السابق (ص 276) بتصرف.